

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة والعشرين

المعقدة في قصر الأمم، جنيف،

في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(29)/3
7 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة والعشرين

المعقدة في قصر الأمم، بجنيف،
في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

المحتويات

الفصل	الصفحة
الأول - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات:	
٣ الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا.....	
٩ الثاني - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية.....	
١١ الثالث - مسائل أخرى	
١٢ الرابع - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل.....	
	المرفق
١٥ الأول - الحضرور	

الفصل الأول

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

١ - عرضت الوثيقة التالية على المجلس لمساعدته على النظر في هذا البند:

"إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا: تقرير من إعداد الأمين العام للأونكتاد" (TD/B/EX(29)/2).

٢ - عرض المنسق الخاص لأفريقيا التقرير وقال إن الأونكتاد يوفر دعماً كبيراً لأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتزويدها بالدراسات والتحليلات المتصلة بإمكانية الوصول إلى الأسواق والتنوع وتدفقات رأس المال. وأضاف أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتوقع إلى حد كبير أن تتحذذ أساساً للترتيب الذي سيختلف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وأن الدعم المقدم من المجتمع الدولي سيركز بالتالي على مجالات تحددها البلدان الأفريقية؛ وأن الأنشطة المشتركة بين الوكالات ستكون موجهة لذاك الغرض أيضاً. وبين أن أمانة الأونكتاد أدت دوراً نشطاً بالإسهام في الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات الذي سيجري في إطار لجنة جامعة تنشئها الجمعية العامة لذاك الغرض، كما أسهمت مساهمة كبيرة في أعمال فريق الشخصيات البارزة المنشأ لإجراء الاستعراض. واسترعرى المنسق الخاص الانتباه إلى التطورات الأخيرة التي طرأت على إطار البرنامج المتكامل لمساعدة التقنية، وذكر بالتقدير المستقل الإيجابي الذي أنجز لهذا البرنامج في عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٠ بالإضافة إلى التوصية المقدمة من فريق التقييم بتوسيع نطاق البرنامج ليشمل بلدان أفريقية أخرى. واجتمع الفريق التوجيهي للصندوق الاستئماني المشترك التابع للبرنامج المتكامل لمساعدة التقنية، المؤلف من جهات مانحة ومستفيدة ومن الوكالات المنفذة الفرعية الثلاث، بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ووافق على الاستنتاجات العامة التي خلص إليها المقيمون، وطلب إلى الوكالات المنفذة الفرعية الثلاث أن تعد اقتراحات مفصلة بشأن ترتيب يخلف ترتيب البرنامج المتكامل لمساعدة التقنية لعرضها على الصندوق الاستئماني المشترك في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقال، فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في ميدان إدارة الديون، إن الأونكتاد عجل تعاونه مع معهد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية لبلدان شرق أفريقيا والجنوب الإفريقي ومنظمة "بول ديت" في إطار التعاون دون إقليمي القائم بين برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي ومجموعات دون إقليمية في أفريقيا. وأضاف أن مذكرة التفاهم قيد التوقيع بين منظمة "بول ديت" والأونكتاد.

-٣- وتحدث ممثل مصر بالنيابة عن مجموعة ٧٧ والصين وبين أنه يوجد في أفريقيا ٣٤ بلداً من البلدان الـ ٤٩ الأقل نمواً في العالم التي تتسم بأدنى مؤشرات التنمية البشرية وأعلى عبء للديون التي لا يمكن تحملها، وأسوأ معدلات التبادل التجاري، وأدنى مستويات المشاركة في نظام التجارة العالمية، وبأقل البيانات احتمالاً للاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن البلدان الأفريقية تأخذ بنفسها زمام المبادرة لتنمية قارتها. وأضاف أن الاتحاد الأفريقي أنشأ في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢ وأنه تم اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتعزيز عملية التنمية وتعجيلها وإقامة علاقة جديدة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. وقال إن أنشطة الأونكتاد أتاحت سبيلاً هاماً وفريداً لتدعم التنمية في أفريقيا، وإنه يجب الاستمرار في تعزيز تلك الأنشطة وتوسيع نطاقها والتعمق فيها. وتابع مبيناً أن المساعدة المقدمة من الأونكتاد في مجالات تتصل بمنظمة التجارة العالمية تتسم بأهمية خاصة، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات التفاوضية الوطنية، وأنه يجب على الأونكتاد أن يركز، بدعم من مجتمع الجهات المالحة، على تلك الجوانب من خلال برامج طويلة الأجل. وأضاف أن البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية أثبت فعاليته الكبيرة وأسفر عن نتائج إيجابية في البلدان المستفيدة، وأن الحاجة تقضي بتوسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل كافة البلدان الأفريقية. وبين أيضاً أن الأونكتاد مدعو إلى توخي إمكانية توسيع نطاق البرنامج المتعلق "ببناء القدرات لأجل التنوع والتنمية القائمة على السلع الأساسية"، واستكشاف سبل إضافية لمعالجة الاهتمامات الأفريقية في ذاك المجال. كما أن مجتمع الجهات المالحة مدعو إلى توفير الدعم مثل تلك الأنشطة. وأعرب عن ارتياح مجموعة الـ ٧٧ والصين للنتائج التي أسفر عنها العديد من أنشطة الأونكتاد التي من بينها: برنامج النقاط التجارية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، والأعمال المتصلة بالنقل والمروز العابر، ونظام المعلومات المسبيقة عن البضائع، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، وعمليات استعراض السياسات الاستثمارية. وقال إن موافقة الجمعية العامة على إنشاء وظيفتين لأجل برنامج الأونكتاد الفرعية ١-٩ بـ "تنمية أفريقيا" هي خطوة مرحباً بها. وأخيراً أعرب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين للطلب المقدم من بوتسوانا بشأن الانضمام إلى المجلس.

-٤- وتحدث ممثل الداغر크 بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي لتدعم إعمال كافة عناصر الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ورحب بالدعم المقدم لتلك الشراكة في قمة جوهانسبرغ وبين أن تسوية التراعات القائمة في تلك القارة بالوسائل السلمية شرط أساسي لأي تنمية اقتصادية أو بشرية. وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للجهود التي تبذلها الأمانة لتوفير المساعدة إلى أفريقيا، ولكنه أضاف أن انخفاض حصة أفريقيا من أنشطة الأونكتاد من ٢١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠١، على الرغم من ازدياد الأنشطة الأقليمية في أفريقيا في عام ٢٠٠١، أمر يدعو إلى القلق. وطلب إلى الأونكتاد أن يضمن زيادة حصة الأنشطة المخصصة لأفريقيا زيادة ملموسة في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وشجع الأمانة على مواصلة تعزيز أنشطتها في توعية البلدان الأفريقية بالآثار الإنمائية المترتبة على المفاوضات التجارية الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وقال إن المطلوب في هذا الصدد هو بذل جهد للتعاون مع منظمات أخرى لزيادة التأثر وتفادي

الازدواجية. وأضاف أن البلدان النامية تحتاج إلى الدعم لتنمية قدرات أعم في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة ولتصميم وتنفيذ عمليات إصلاح السياسات الوطنية ذات الصلة، كذلك الدعم للتغلب على قيود جانب العرض. وأشار إلى أهمية الإطار المتكامل، والبرنامج المتكامل للمساعدة التقنية، وشجع دور الأونكتاد النشط في هاتين المبادرتين. وفيما يتعلق بالأعمال التحليلية التي ينجزها الأونكتاد، شجع الأمانة على زيادة تركيزها على الأنشطة التي تستهدف تنفيذ السياسات الوطنية في مجال التجارة والتنمية. وقال إن الأنشطة المضطلع بها في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بشأن أفضل الممارسات وبشأن الإدارة السليمة يجب أن تتواصل وأن يزداد تعزيزها.

- ٥ - وتحدث مثل إندونيسيا بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين وبين أنه على الرغم من مرور عقد واحد منذ الشروع في عام ١٩٩١ في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ما زال الدخل الفردي لنسبة ٤٠ في المائة من السكان الأفريقيين دون الدولار الواحد في اليوم. وقال إن التخفيف من حدة الفقر في أفريقيا وإدماج المنطقة في الاقتصاد العالمي يعتبران من التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي. وبين أن الافتقار المزمن للموارد يشكل عقبة من العقبات الرئيسية التي تعيق التنمية في المنطقة وأن النمو البطيء يحد من قدرة البلدان على تعبئة الوفورات المحلية الكافية واحتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأضاف أن ذلك يجعل المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية لتعجيل النمو والتنمية في العديد من البلدان الأفريقية. وأثنى على الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التحليل السياسي وبناء القدرات في أفريقيا. وقال إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفرت إطاراً سلیماً للمجتمع الدولي كي يقدم مساعدة هادفة وفعالة لمواصلة التنمية في أفريقيا. وشجّعت البلدان المانحة على تحسين مساهماتها حتى يتسمى للأونكتاد تنفيذ برامج بناء القدرات بأسلوب يتناسب والطلب المستزد في البلدان الأفريقية للحصول على مساعدته التقنية. وبين أنه يجب لتمكين البلدان الأفريقية من الإسهام مساهمة هامة في التجارة الدولية، إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القطاعات الإنتاجية في البلدان الأفريقية وتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق لمنتجاتها.

- ٦ - وتحدث مثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ولاحظ أن التحديات التي تواجهها أفريقيا تحديات معروفة تماماً وأنه تم، في هذا الصدد، التوصل إلى توافق في الآراء جزئياً بفضل الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد لدراسة المسائل المعقّدة التي تكتنف التخلف في أفريقيا. ولكنه بين أن المهم مع ذلك هو أن الأفارقة تمكنوا بفضل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من إيجاد طريق يخرجهم من دورة التخلف تلك وأن المجتمع الدولي تعهد بتوفير الدعم.

- ٧ - واستطرد قائلاً إن النتائج التي أسفر عنها برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات كانت غير مرضية، وإن أفريقيا تعاني من تكميش متزايد، كما تعاني من ازدياد مستويات الفقر وسوء التغذية، ومن دورات المديونية التي لا نهاية لها. وأضاف أن الأونكتاد أثبتت أنه شريك موثوق وجاهز دائماً لمساعدة البلدان

الأفريقية فرادى أو جماعة. وأضاف أن عملية برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات حصلت على دعم ملموس من الأونكتاد. وقال إن تجاذب المجموعة مع مختلف البرامج مثل البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية، والإطار المتكامل، والبرنامج المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لأجل أفريقيا، وغير ذلك من المخططات والبرامج الإقليمية الموضوعة لمساعدة أقل البلدان نمواً، تبين أن تلك البرامج تشكل مدخلات هامة للرد على التحديات التي تواجهها أفريقيا. وبين أن ذلك يتجلى، بصفة خاصة، في تحضيرات أفريقيا المؤتمر الدوحة الوزاري الذي كانت نتائجه تشير بوضوح إلى أن صوت أفريقيا قد سمع. وقال إن التحدي الرئيسي المواجه حالياً يكمن في توسيع نطاق البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية ليشمل عدداً أكبر من البلدان. وفيما يتعلق بالإطار المتكامل، بين أن مؤتمر الدوحة الوزاري دعا إلى توسيع نطاق الإطار ليشمل كافة البلدان الأقل نمواً كما دعا إلى زيادة التركيز على معالجة قيود جانب العرض. وأضاف أن البلدان الأفريقية كررت تلك الآراء وطلبت إلى مجتمع الجهات المانحة أن يتبع الإجراءات الازمة بدون تحفظ لدعم تلك البرامج. وبين أن برامج الأونكتاد المفيدة مثل البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام المعلومات المسبيقة عن البضائع، هي برامج هامة لمساعدة أفريقيا على تحقيق مستويات الكفاءة الاقتصادية الازمة للمنافسة. وعلى الرغم مما ينجزه الأونكتاد من عمل قيم لتقديم المساعدة التقنية لأفريقيا، أعرب عن قلق المجموعة العميق إزاء الموارد الضئيلة التي يتوقع من المنظمة أن تحقق نتائج بفضلها. وقال إن منظمات أخرى سجلت زيادة هائلة في مواردها حتى وإن كان القليل من بينها يتمتع بأهلية الأونكتاد. وبين أنه يمكن للأونكتاد، وبكمية أكبر من الموارد، أن يتصدى للعديد من التحديات التي تواجهها أفريقيا وبلدان نامية أخرى. واختتم كلامه معرجاً عن دعم المجموعة الأفريقية للطلب المقدم من بوتسوانا بشأن الانضمام إلى المجلس.

-٨- تحدث مثل بنن بالنيابة عن أقل البلدان نمواً وقال إن الجمعية العامة، باعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، اعترفت بضرورة تنسيق الأنشطة ووضع سياسات تسهم في تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ولكنه أضاف أن النتائج الحقيقة كانت متواضعة في الغالب وأن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة بینت ضرورة بذل جهود أكبر. وقال إن النمو المستدام لم يتحقق وإن الاتجاهات سلبية في عدد من البلدان، وإن القدرات الإنتاجية لم تعزز، في حين أن الشروط الصحية وموارد التعليم والطاقة تشكل تحديات كبيرة أخرى. وأضاف أن تنفيذ الالتزامات المعهد بها في تلك المجالات تنفيذاً فعالاً هو، بوضوح، الطريق الوحيد للتغلب على المشاكل المزمنة في أفريقيا والتصدي للتحديات الناجمة عنها. وبين أن الغرض الأساسي هو تحقيق النمو الاقتصادي والتحفيض من حدة الفقر وأنه لن يمكن بلوغ هذين المدفين إلا بفضل جهود مشتركة تبذلها الحكومات مع الشركاء الإنمائيين. وذكر أن برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نمواً ينص على سبعة التزامات كمبادئ توجيهية رئيسية من أجل العمل وأنشطة المتابعة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. وقال إن أقل البلدان نمواً أحاطت علمًا بتقرير الأمانة عن إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج

الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات الذي عرض الأبحاث والأنشطة القطاعية التي اضطلع بها الأونكتاد. وأضاف أن تلك الأنشطة ستسهم في تعزيز القاعدة الإنمائية لأقل البلدان نمواً ولا سيما في أفريقيا. وبين أن البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية، وبرنامج تدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، والبرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات، والإطار المتكامل، ليست إلا بعضاً من البرامج الأخرى التي توفر القيمة المضافة وينبغي تعزيزها وتوسيع نطاقها لتشمل بلدان أخرى.

-٩- وقال مثل الولايات المتحدة الأمريكية إن تنمية أفريقيا هو أولوية رئيسية في السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة وإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عنصر هام في ذاك المسعي. وأحاط علماً بالجامعة الواسعة من خدمات المساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد للبلدان الأفريقية. وبين أن التقرير يوفر لحة عامة جيدة عن التعاون التقني الذي يوفره الأونكتاد وعن الجموعة المائة من الأنشطة التي يضطلع بها. ولكنه أضاف أنه ينبغي، في التقارير القادمة، إيلاء اهتمام أكبر للنهج الإطاري المنطقي وللأهداف القابلة للقياس. وأنه كرر دعم بلده لمساهمة الأونكتاد في التنمية الأفريقية.

-١٠- وأعاد مثل النرويج تأكيد التزام بلده بتنمية القارة الأفريقية وشكر الأمانة على ما أدخلته من تحسينات على أعمالها في غضون العام المنصرم. ورحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها خطة إنمائية شاملة، وحيث مجتمع الجهات المانحة على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها دعماً لهذه المبادرة وطلب إلى الأمم المتحدة أن تصعد أنشطتها لتضمن نجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعرب عن قلقه، في هذا الصدد، إزاء الموارد المتاحة للأونكتاد وما تفرضه من تقييدات على قدرة الأمانة على الإسهام بفعالية في إعمال تلك الشراكة. وقال إن التقرير المعد لأجل المجلس يقدم معلومات وافرة عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجالات مختلفة ولكنه يورد قائمة بالمشاريع بدون إيلاء اهتمام كافٍ للأولويات ولا يتعقب في ما يتربّط عليها من آثار كما لم يحاول تحديد لماذا تسفر بعض الأنشطة عن نتائج أفضل من غيرها. وبين أنه يحتاج أيضاً إلى مزيد من المعلومات بشأن كيفية تقييم الأونكتاد لأعمال فريق الشخصيات البارزة وبشأن كيفية تأثير هذا التقييم على أعمال الأونكتاد.

-١١- وأشار المنسق الخاص لأفريقيا إلى مسألة تقييم الأثر، مستعرضاً الانتباه إلى الصعوبات التي تلازم عمليات تقييم الأثر نظراً إلى أن بعض الأنشطة تركز على أهداف طويلة الأجل لا تسفر عن نتائج فورية. ولكنه أضاف أن عمليات الاستعراض السنوي لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد توفر معلومات بشأن الآثار المترتبة على أنشطة الأونكتاد، وأنه تتم الإشارة إليها، حيثما أمكن، في عمليات استعراض الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وذكر مثلاً على ذلك البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية الذي يخضع لتقييم مكثف لكافة أنشطته. وبين أن الأمانة أحاطت علمًا بأوجه القلق المعرب عنها في هذا الصدد وقررت متابعة الأمر. وقال،

فيما يتعلّق بأعمال فريق الشخصيات البارزة، إن الأمين العام عين الفريق وإنه ليس في مركز يسمح له بتقديم الفريق. ولكنه أضاف أن تحليله الاقتصادي يعتمد اعتماداً كبيراً على أبحاث الأونكتاد ودراساته التحليلية بالإضافة إلى أعمال منظمات أخرى، وأنه سيستخدم كأساس في المداولات التي ستجرى في الاجتماع المقبل للجنة الجامعة المزمع عقده في وقت لاحق من شهر أيلول/سبتمبر. وقال، نظراً إلى أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أصبحت الترتيب الذي خلف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في السبعينات، إنه يأمل في أن تعين الجمعية العامة نقاطاً مرجعية يهتدى بها لقياس إنجازات البرنامج.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

- ١٢ - أحاط المجلس علمًا بتقرير الأمين العام للأونكتاد بصيغته المضمنة في الوثيقة 2(29)TD/B/EX وبالبيانات التي أُدلي بها في ذاك الصدد.

الفصل الثاني

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية عن دورته الخامسة والثلاثين

١٣ - عرضت الوثيقة التالية على المجلس لمساعدته على النظر في البند:

"تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية عن دورته الخامسة والثلاثين" (ITC/AG/XXXV/191)

١٤ - تحدث ممثل مصر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبين ضرورة ترجمة الوثائق الصادرة عن مركز التجارة الدولية إلى كافة اللغات الرسمية للأمم المتحدة بما فيها اللغة العربية واللغة الصينية. وأضاف أنه يجب على المجلس أن يتخذ القرار اللازم في هذا الصدد للتمكن من اتخاذ الإجراء الملائم في الميزانية.

١٥ - وأعرب ممثل الصين عن موافقته على وجوب ترجمة جميع وثائق مركز التجارة الدولية إلى كافة اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وقال إن ذلك يتطلب قراراً مشتركةً يتخذه الأونكتاد مع منظمة التجارة العالمية. وأضاف أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن وثائق مركز التجارة الدولية هي جزء من الوثائق الرسمية لدوره المجلس وأنه يجب، بناءً عليه، أن تصدر في كافة اللغات الرسمية.

١٦ - وتحدث ممثل الداغر크 بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وقال إن مركز التجارة الدولية يوفر مساعدة تقنية قيمة للبلدان النامية، وإن مساعدته تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى القطاع الخاص وبالنسبة إلى الجهد الذي تبذلها البلدان النامية للتغلب على العقبات التي تواجهها في ميدان العرض ولتنمية إمكانياتها التصديرية. وبين أنه يجب على مركز التجارة الدولية أن يواصل جهوده بالتعاون مع الأونكتاد ومع منظمات دولية أخرى. وقال، فيما يتعلق بترجمة وثائق مركز التجارة الدولية، إنه يجب النظر في كافة الآثار التي ستترتب في الميزانية على ترجمتها إلى لغتين إضافيتين.

١٧ - وبين نائب الأمين العام للأونكتاد أن الموارد المخصصة للترجمة ليست مدرجة في ميزانية الأونكتاد وأن كل ما يوسع المجلس أن يفعله هو رفع طلب إلى الهيئات المسئولة عن وضع الميزانية في المقر بشأن ترجمة وثائق مركز التجارة الدولية.

١٨ - وقال الأمين التنفيذي لمركز التجارة الدولية إن مركز التجارة الدولية استرعى الانتباه إلى الآثار المالية المرتبطة على زيادة عدد اللغات المستخدمة في وضع وثائق مركز التجارة الدولية وإنه يجب على الدول الأعضاء أن تقرر الآن ما تود اتخاذه من إجراء.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

١٩ - أحاط المجلس علماً بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الخامسة والثلاثين ملاحظاً أنه سيتم، في إطار الميزانية، تناول مسألة ترجمة وثائق مركز التجارة الدولية إلى ست لغات.

الفصل الثالث

مسائل أخرى

معلومات عن أنشطة الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

٢٠ - قال الرئيس إن الهيئة الاستشارية اجتمعت أربع مرات في عام ٢٠٠٢ لاستعراض التقييم النهائي للدورة التدريبية الأولى المقودة في عام ٢٠٠١ ووضع إجراءات لعقد ست دورات تدريبية في الفترة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد أحاطت الهيئة الاستشارية علماً بمقرر الجمعية العامة المتخد في الدورة السادسة والخمسين المقودة في عام ٢٠٠١ بشأن رصد الأموال الازمة لحساب التنمية وعقد الدورات التدريبية في الفترة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وكذلك أحاطت الهيئة الاستشارية علماً بالتقدير النهائي الذي وضعته الأمانة للدورة التدريبية الأولى (TD/B/EX(28)2/Add.2). ولاحظت، على وجه الخصوص، ما ترتب على الدورة من أثر إيجابي في أعمال العديد من المشتركين وفي ما أسهموا به تحقيقاً للأهداف العامة المحددة من إدارتهم في عواصم بلادهم.

٢١ - وقررت الهيئة الاستشارية عقد ست دورات في الفترة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وتم التخطيط لعقد ثلاثة دورات في عام ٢٠٠٢، أولاهما تعقد في جنيف - تورينو في تموز/ يوليه - آب/أغسطس وتضم ٣٩ مشتركاً مع التركيز على التجارة والتنمية. واتفق على عقد دورتين إقليميتين - إحداهما في سانتياغو في شيلي في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وثانيتها في بانكوك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ولكن قررت الهيئة الاستشارية إرجاء دورة سانتياغو إلى أوائل عام ٢٠٠٣ لتضمن وجود عدد كافٍ من المشتركين. وبين أن الأعمال التحضيرية للدورة المزمع عقدها في بانكوك أصبحت في مرحلة متقدمة.

٢٢ - وقال إن الهيئة الاستشارية ستحتمع في أواخر هذا العام لتقرر مكان عقد حلقات التدريب الثلاث المتبقية في عام ٢٠٠٣ وما ستركت عليه.

بناء القدرات وبرنامج التعاون التقني لأجل البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، دعماً لمشاركتها في برنامج عمل الدوحة الموضوع في إطار منظمة التجارة العالمية

٢٣ - أعربت ممثلة سري لانكا عن ترحيب وفدها ببرنامج بناء القدرات والتعاون التقني المتصل ببرنامج عمل الدوحة. ولكنها أضافت أنه نتيجة قيود خارجة عن إرادة الأمانة لم تتحقق، مع الأسف، بعض أهداف البرنامج. وأضافت أنه سيكون من المستصوب، بناءً عليه، أن يجري تقييم لما أنجز حتى الآن وأن يشار إلى الأنشطة المتوقعة إنجازها في الفترة المقبلة. وقالت إن جدول أعمال الدوحة حدد عدداً من المواعيد ولذا فإنه من المهم، أن توفر المساعدة للبلدان النامية بأسرع ما يمكن.

الفصل الرابع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ٤ من جدول الأعمال)

افتتاح الدورة

٢٤ - افتتح الدورة التنفيذية التاسعة والعشرين ب مجلس التجارة والتنمية في ١٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ السيد ناتان إيرومبا (أوغندا) رئيس المجلس بالنيابة.

مكتب الدورة التنفيذية التاسعة والعشرين

٢٥ - كان أعضاء مكتب المجلس في دورته التنفيذية التاسعة والعشرين هم على النحو التالي:

الرئيس بالنيابة: السيد ناتان إيرومبا (أوغندا)^(١)

نواب الرئيس:

السيد يوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)

السيد توفيق علي (بنغلاديش)

السيد فدريلكو ألبرتو كويو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية)

السيد دُغَلَسْ م. غرييفتش (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد إلينور م. فُلر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيد فيراساكدي فوتراكول (تايلاند)

السيد توشيوكي إيوادو (اليابان)

السيد كالمان بيتوش (سلوفاكيا)

السيد جاك سكافي (بلجيكا)

المقرر: السيد فدريلكو براتسا اسكابينو (أوروغواي)

إقرار جدول الأعمال

٢٦ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية التاسعة والعشرين، (TD/B/EX(29)/1). وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

١ - إقرار جدول الأعمال

٢ - إسهام الأونكتاد في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

٣ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية عن دورته الخامسة والثلاثين

٤ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية رئيس وأعضاء مكتب الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

(ب) عضوية مجلس التجارة والتنمية

(ج) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٣

(د) العضوية لعام ٢٠٠٣ في الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

(هـ) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٥ - مسائل أخرى

معلومات عن أنشطة الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

٦ - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية التاسعة والعشرين.

(١) انتخب السيد علي سعيد مشومو (جمهورية تنزانيا المتحدة) رئيساً للمجلس في الدورة الثامنة والأربعين ولكنه غادر جنيف لتسلمه منصب آخر قبل الدورة التنفيذية التاسعة والعشرين. وحل مكانه السيد ناتان إبرومبا (أوغندا)، عملاً بالمادة ٢٢ من النظام الداخلي للمجلس.

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(أ) تسمية رئيس وأعضاء مكتب الدورة التاسعة والأربعين مجلس التجارة والتنمية

- ٢٧ - تم تعين السيد ديميتير تزانتشيف (بلغاريا) رئيساً معيناً لمجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والأربعين.

(ب) عضوية مجلس التجارة والتنمية

- ٢٨ - أصبحت بوتسوانا عضواً في مجلس التجارة والتنمية.

(ج) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٣

- ٢٩ - انتخب المجلس البلدان التالية لعضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠٠٣ : إثيوبيا، إسبانيا، إيران جمهورية - الإسلامية، الاتحاد الروسي، باكستان، بنغلاديش، بنن، بولندا، بيلاروس، تونس، الصين، فرنسا، كوبا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

(د) العضوية لعام ٢٠٠٣ في الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

- ٣٠ - عين المجلس الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاءً في الهيئة الاستشارية المنشأة تنفيذاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك: السيد ديميتير تزانتشيف، بلغاريا (رئيساً للمجلس)؛ والسيد يوري أفاناسييف، الاتحاد الروسي؛ والسيد جوشوا ستيبيا، ليزوتو؛ والسيد سيفو جورج نيفي، جنوب أفريقيا؛ والسيد عثمان كامارا، السنغال؛ والسيد كاميلو رئيس رودريغيز، كولومبيا؛ والسيد روبين نوتيز، الجمهورية الدومينيكية؛ والسيد كارلوس بيريز ديل كاستيلو، الأوروغواي؛ والدكتور توفيق علي، بنغلاديش؛ والسيد شوكت عمر، باكستان؛ والسيد براسد كاريواسام، سري لانكا، والسيد جينيس دي مول، هولندا؛ والسيد كنوت لانغلاند، النرويج؛ والسيد ستيفانو لازاروتو، سويسرا.

(ه) الآثار الإدارية والمالية المرتبطة على إجراءات المجلس

- ٣١ - أبلغ المجلس بأنه لن تترتب أي آثار مالية إضافية على أعمال دورته التنفيذية التاسعة والعشرين.

تقرير المجلس عن دورته التنفيذية التاسعة والعشرين

- ٣٢ - أذن المجلس للمقرر بإعداد تقرير عن دوره المجلس بإشراف الرئيس.

المرفق

الحضرور^(١)

- ١ - كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد، والأعضاء في مجلس التجارة والتنمية، التالي ذكرها ممثلة في الدورة:

سرى لانكا	إثيوبيا
سنغافورة	الأرجنتين
سوريا	إسبانيا
عمان	إسرائيل
غواتيمالا	إكواڈور
فنلندا	إندونيسيا
كرواتيا	البرتغال
كوت ديفوار	بنغلاديش
الكونغو	بنما
مالطا	بولندا
مصر	جمهورية الكونغو الديمقراطية
اليمن	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

- ٢ - وكانت الدول الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية التالي ذكرها ممثلة في الدورة:

بروبي دار السلام
رواندا
الكريسي الرسولي
موزامبيق

(١) للإطلاع على قائمة المشتركين انظر الوثيقة TD/B/EX(29) Misc.1

-٣- كانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

جامعة الدول العربية

اللجنة الأوروبية

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

مركز الجنوب

المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية

منظمة المؤتمر الإسلامي

منظمة الوحدة الأفريقية

-٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

-٥- وكانت منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومفوضية الأمم

المتحدة لحقوق الإنسان، ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد - منظمة التجارة العالمية، ممثلة في الدورة.

-٦- وكانت المنظمات غير الحكومية المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

مركز التبادل والتعاون لأمريكا اللاتينية
